فاعلية الحكامة والمواطنة السياسية الناجحة في تطوير عجلة التنمية في ضوء التطورات الراهنة

Successful political governance and citizenship in developing the wheel of development in the light of current

حمزة بريك♦

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف - الجزائر

مخبر التراث والدراسات اللسانية-الطارف - الجزائر

brik-hamza@univ-eltarf.dz

تاريخ الإرسال: 2021/05/02 تاريخ القبول: 2022/02/06 تاريخ النشر: 2022/06/03

الملخص:

مسعانا من خلال هذه الدراسة هو تبيان الدراسة المفاهيمية والقانونية لموضوع الحكامة من ناحية نجاحها ودعائمها التي ترتكز عليها والتي لا يمكن الاستغناء عنها في ضوء التطورات الراهنة، والإشارة لإشكالية المواطنة السياسية على مستوى دولة العدل والقانون، والعمل على معرفة أسباب فشل المواطنة السياسية من ناحية المشاركة السياسية والممارسة الانتخابية على مستوى المجتمع المدني ودراستها دراسة موضوعية تخضع لتوجهات علمية بحتة بصفة شمولية.

الكلمات المفتاحية: الحكامة والمواطنة، الممارسة الانتخابية، الحقوق والواجبات، التنمية، المجتمع.

Abstract:

Our endeavour, through this study, is to clarify the conceptual and legal study of the subject of governance in terms of its success and its underlying foundations, which cannot be dispensed with in the light of current developments, to refer to the problem of political citizenship at the level of the State of justice and law.

Keywords: Governance and citizenship, Political governance, Rights and duty At, Development, society.

♦ المؤلف المرسل

مقدمة:

تعد سياسة الحكامة من بين السياسات البارزة التي تسعى بصفة مباشرة لتدبير شؤون جميع الأفراد والمجتمعات في جميع المجالات، حيث تسعى جميع الدول التي تُؤمن بحفظ كرامة مواطنيها للارتقاء بعجلة التنمية والتطور بصفة شمولية، وذلك بالتركيز الشديد على هيكلة مجموعة من القوانين والتشريعات التي تحسن من جودة الحكامة، وتسهل عملية نجاحها وتطبيقها على مختلف الأصعدة، بينها تسعى المواطنة السياسية من أجل تحسين سيرورة المشاركة الفعالة للمواطنين الذين يتمتعون بالكفاءة اللازمة، وذلك من أجل خوض غمار انتخابات نزيهة وشفافة تؤطرها جميع وسائل الاعلام السمعية، والبصرية بطريقة موضوعية وشفافة، ومن هذا المنطلق تم طرح الإشكالية الآتية: ماهي الحكامة؟ وكيف تكون أهم عوامل نجاحها؟ وماهي المواطنة؟ وإلى أي مدى تتشكل المواطنة على مستوى الأعراف المجتمعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الإدارية؟ وكيف تكون الحكامة السياسة الفعالة على مستوى دولة العدل والقانون؟ وإلى أي مدى يمكن فهم إشكالية المواطنة السياسية على مستوى المشاركة السياسية والانتخابية، وللإجابة عن مجموعة هذه التساؤلات كنا لابد لنا من الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة بمجموعة من الآليات النقدية، وقد كانت الدراسات الحديثة السابقة مركز الانطلاق للولوج في ميدان الحكامة والمواطنة السياسية الناجحة في ظل التطورات الراهنة، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر دراسة الباحث الجزائري "بريش محمد عبد المنعم" الموسومة بـــ: "آلية الحكامة ودورها في تحسين جودة الخدمات الصحية (دراسة حالة الجزائر)"، وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث LMD في العلوم القانونية من جامعة باتنة، حيث يتناول الباحث فيها أهم الاستراتيجيات الناجحة التي يجب اتباعها على مستوى الحكامة السياسية، وقد طبقها على مستوى القطاع الصحي للنهوض بهذا المجال الحساس، وذلك من أجل تقديم خدمات ذات جودة عالية للمواطن الجزائري، لكن هذه الدراسة لم تطبق على جميع المجالات وهو ما ستتضمنه دراستنا التي ترتكز على دراسة شمولية للحكامة السياسية الناجحة خاصة على مستوى البنية الاجتماعية، والثقافية في العالم العربي في ظل التطورات الراهنة، أما على مستوى المواطنة فنستحضر الدراسة الحديثة للباحث المصري "سامح فوزي" في كتابه "المواطنة" الذي حاول فيه تحديد كل الجوانب المتعلقة بالمواطنة من ناحية معناها، وعوائقها القانونية، وإشكاليتها السياسية، لكنه أغفل جانبا مهما يتعلق بتحديد مظاهر المواطنة السياسية بين عملية المشاركة السياسية والممارسة الانتخابية التي تعد مجالا خصبا لابد للتعمق فيه، خاصة وأنه يساير العديد من القضايا المتعلقة بالتنمية، والديمقراطية بصفة متكاملة، والتي سنحاول دراستها بصفة مختصرة ودقيقة، حيث تهدف هذه الدراسة لتحسين جودة عملية الحكامة على مستوى الإطار السوسيو ثقافي، والعمل على تعزيز روح الوطنية والانتماء، ورفع مستوى الوعي والادراك لدى المواطنين على مستوى المواطنة، وهو ما ينتج عنه محيط ديمقراطي يتمتع بكامل الحقوق والواجبات.

فاعلة الحكامة والمواطنة السياسية الناجحة في تطوير عجلة التنمية في ضوء التطورات الراهنة

1.الحكامة وأسس نجاحها:

الحكامة هي «أسلوب ممارسة السلطة في تدبير الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية»[1]، فالحكامة تركز على حسن التسيير والتنظيم الجيد لجميع الموارد في العديد من المجالات بهدف تحسين عملية التنمية.

ويعرفها برنامج الأمم المتحدة الحكامة أنها: «ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إطار تدبير شؤون الدولة على كافة المستويات وذلك من خلال آليات وعمليات مؤسسة تتيح للأفراد والجماعات تحقيق مصالحها»[2]، فالحكامة ترتكز على مجموعة من القوانين والتشريعات التي يضعها المشرعون ويُصادق عليها، لكي تكون لها أساس قانوني يُعتد بها لتحقيق جميع الأغراض والأهداف المسطرة في جميع المجالات.

ويتأسس التعريف السابق على ثلاثة عناصر أساسية:[3]

- **الدعامة الاقتصادية:** وتختص هذه الدعامة بخلق بيئة تشريعية وإدارية داعمة ومساندة لمناخ الأعمال والاستثمار ومشجعة للأنشطة الثقافية.
- **الدعامة السياسية:** وتختص في صياغة المقررات المتعلقة ببلورة السياسات العمومية الداعمة، وهذه الإشارة المحتشمة للجانب السياسي هي بداية لانفتاح تدريجي على أهمية الديمقراطية والمشاركة السياسية في مسارات الإصلاح من أجل بلورة سياسات عمومية ناجعة.
- **الدعامة الإدارية:** ويقصد بها إيجاد الآليات الخاصة لتنفيذ هذه السياسات.

تمثل الدعامات الاقتصادية والسياسية والإدارية حلقة مهمة في ميدان الحكامة حيث تشجع الدعامة الاقتصادية على تشجيع الاستثمار من خلال إقامة مجموعة من المشاريع الصغرى أو الكبرى (الشركات) للرفع من وتيرة التنمية المحلية عامة، والدولية خاصة، وتعمل الدعامة السياسية على إيجاد رؤية استراتيجية ناجحة في وضع القوانين الملائمة لتأطير الجوانب السياسية التي تتيح للمواطن التعبير بديمقراطية على آرائه وأفكاره، وتسعى الدعامة الإدارية على إيجاد منهجية مناسبة وفعالة لتطبيق مختلف السياسات الإدارية.

فالدعامة الاقتصادية تركز على إضفاء مجموعة من القوانين والتشريعات تساعد على «التطورات الحديثة الرئيسية في علم الاقتصاد، وذلك بالاهتمام بالقوى الكامنة في التنمية الاقتصادية بعيدة المدى، فعلم الاقتصاد يتوسع في الأمور التي تسير التنمية الاقتصادية بعيدة المدى، ومصادر التباطىء في تنمية الإنتاجية، وجيل

---

[1] محمد أوجار، الحكم الرشيد ومهام الانتقال إلى الديمقراطية، الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي، المنظمة العربية للحقوق والانسان، القاهرة، 2013، ص 57.

[2] المرجع السابق، ص 59.

[3] ينظر المرجع السابق، ص 59.

المعارف التكنولوجية الجديدة، ووضع التنمية الاقتصادية في المقدمة أو الوسط إذا أراد الطلاب فهم الحوارات المعاصرة حول ديون الحكومة وعجزها المالي»[1]، فدراسة حالة الاقتصاد من خلال حالة انخفاضه وتطوره من ناحية الإنتاج أمر مهم في ضوء المنظومة الالكترونية والرقمية التي نعيش فيها، ومحاولة إيجاد حلول مناسبة للتخلص من جميع الديون التي تؤرق الحكومة، والعمل على محاولة تطبيق أفكار الاقتصاد الكلي لدعم التنمية تدعيما مباشرا.

تعتبر السياسة العامة «نظاما متكاملا من العمليات العقلانية التي تضبطها قواعد وأصول علمية من التتابع والسببية، فالنظام هو عبارة عن طريقة تفكير علمية يتعامل مع الظواهر الحياتية على أنها ظواهر متسقة مع أهدافها»[2]، فالسياسة العامة تخضع لمجموعة من القوانين العقلية، والمنطقية لمعالجة مختلف الظواهر المعيشية عن طريق التفكير في البحث العلمي الجاد الذي يؤدي لتحقيق مختلف الأهداف.

وبالتالي «فنظام السياسة العامة هو نظام هادف من العمليات التي تبدأ بالمدخلات ثم تصنيع السياسة ثم إقرارها (المخرجات)، ومراجعتها وتقييمها وهذه العمليات جميعها لا تتم في فراغ وإنما هي محاطة ببيئة الحكومة من جميع الجهات»[3]، فالسياسة العامة تمر بمجموعة من المراحل النظرية والمنهجية والخطوات المؤسسة التي تدعمها الدولة، وترافقها حتا ترى النور على أرض الواقع، ويتم تطبيقها بصفة مباشرة.

أما على مستوى الإدارة فوجب تفعيل الآليات المناسبة وأدواتها، «كاختصار حجم الأشياء، وتتبع المصادر، وإخضاع الجودة لإدارة كاملة، وتحليل القيمة الاقتصادية، وتحديد المعالم الرئيسية، وإعادة التنظيم»[4]، فعملية التخطيط والرقابة الدورية للإدارة توصلنا لمجموعة من النتائج الإيجابية المهمة التي نعكس على راحة المواطن بطريقة شمولية.

ونتيجة للتغيرات السريعة والمتلاحقة انهارت الأساليب القديمة وظهرت الحاجة إلى استخدام أساليب جديدة ومبتكرة، ويقتضي ذلك توفير رؤية واضحة للشكل الذي سيكون عليه المستقبل، كما أصبح هناك ضرورة لتفعيل دور التخطيط الاستراتيجي الذي يمكننا من مواجهة التحديات العالمية والمحلية، وذلك عن طريق وضع استراتيجيات فاعلة مع تحقيق التنفيذ المرن لهذه الاستراتيجيات، باعتبار أن أساليب الأمس أصبحت في التفكير والإدارة غير ملائمة لتحديات المستقبل حيث انتهى تاريخ صلاحيتها[5]، فاستثمار التكنولوجيا الحديثة من وسائل اتصال سمعية وبصرية تساهم في نشر الثقافة الحكمانية بصفة دقيقة، وتجنب الوسائل التقليدية يعد أمرا مهما لابد منه، لأنها لن تصل لحلول ناجعة باعتبار أنها لا تواكب التطورات الراهنة.

---

[1] سامسو يلسون بول، ويليام نوردهاوس، الاقتصاد، تر: هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 1995، ص 19.

[2] عبد الفتاح ياغي، السياسات العامة، النظريات والتطبيق، جامعة الامارات العربية، (د ط)، 1430هـ-2009، ص 63.

[3] المرجع السابق، ص 63-64.

[4] بيتر دركر، فن الإدارة، نقله إلى العربية عبد الهادي الميداني، مكتبة العبيكان، ط1، 1425 هـ-2004، ص 27.

[5] هلال حسن، عبد الغني محمد، مهارات التفكير والتخطيط الاستراتيجي، كيف تربط بين الحاضر والمستقبل، مركز تطوير الأداء والتنمية، (د ط)، 2007، ص 05.

لابد للإشارة أن الحكامة الجيدة تتأسس على أربعة عناصر مهمة:[1]

- **النزاهة:** كمنظومة للقواعد والقيم المؤطرة لمسؤولية الحفاظ على الموارد، والممتلكات العامة، واستخدامها بكفاءة عالية.
- **الشفافية:** كمدخل أساسي لتوفير المعلومات الدقيقة في وقتها، وإتاحة الفرصة للجميع للاطلاع عليها ونشرها.
- **التضمينية:** كالتزام جماعي يضمن توسيع دائرة مشاركة المجتمع بجميع فعالياته في تحضير وتنفيذ السياسات العمومية.
- **المساءلة:** التي تربط المسؤولية بالمساءلة، وإعطاء الحساب لضمان التدبير الأمثل للموارد المادية والبشرية على المستوى المحلي والدولي.

لابد من الشفافية المطلقة في تسير الممتلكات، وذلك من أجل تجنب الفساد، والتركيز على الشفافية لأنها تمثل الصدق والأمانة في جميع التعاملات الإدارية والسياسية والاجتماعية، والتضمينية التي تسعى لتضافر الجهود من أجل تنفيذ مختلف السياسات العمومية، وتفعيل الرقابة الدورية على مختلف الوسائل والموارد التي توفرها الدولة، وتجسيدها على جميع المتعاملين، باعتبارهم مركز القرار في كثير من الأحيان.

2. المواطنة:

المواطنة: هي: «تمتع الشخص بحقوق وواجبات، وممارستها في بقعة جغرافية معينة، لها حدود محددة تعرف في الوقت الراهن بالدولة القومية الحديثة، التي تستند لحكم القانون»[2]، لذا «في دولة المواطنة جميع المواطنين متساوون في الحقوق وفي الواجبات، لا تميز بينهم بسبب الاختلاف في الدين أو النوع أو العرق أو الموقع الاجتماعي...الخ، وبالتالي، فإن القانون يحقق المساواة داخل المجتمعات، ويفرض النظام ويجعل العلاقات بين البشر "متوقعة" أي تجري وفق تصور مسبق يعرفه ويرتضيه الجميع»[3]، فالمواطنة تسعى لتعزيز مختلف القيم والتمتع بالحقوق وتقديم مختلف الواجبات في إطار نظامي عرفي يتفق عليه جميه أفراد المجتمع بكل أطيافه.

فمعنى المواطنة هو أن تكون مواطنا في مجتمع ما يتمتع بعدد من المفاهيم الأساسية:[4]

[1] المنصة القانونية، الحكامة الجيدة بين الوضع الراهن ومقتضيات الدستور الجديد، الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، الرياض، جوان2011، ص 04.

[2] سامح فوزي، المواطنة، مركز القاهرة لدراسة حقوق الانسان، القاهرة، ط1، 2007، ص 07.

[3] المرجع نفسه، ص 07.

[4] المرجع السابق، ص 08-32.

- **وضع قانوني**: أبسط معاني المواطنة هو أن تكون عضوا في مجتمع سياسي أو دولة بعينها، القانون يؤسس الدولة، ويخلق المساواة بين مواطنيها، ويطبق نظاما عاما من حقوق وواجبات تسري على الجميع دون تفرقة.
- **المشاركة في الحياة العامة**: ثاني معاني المواطنة يتمثل في المشاركة في الحياة اليومية وعادة ما يشار إلى ذلك بـــ: "المواطنة الفعالة" حيث تشمل مجالات كثيرة منها: انخفاض القيود القانونية المفروضة على دخول الفاعلين السياسيين، وحرية الحركة للفاعلين السياسيين، وانتفاء وجود أية قيود أو تهديد من أي نوع للناخبين في ممارسة حق التصويت.
- **العضوية السياسية**: ثالث معاني المواطنة هو العضوية في مجتمع سياسي معين، وهو ما يعادل الانتماء الوطني إلى دولة أو كيان سياسي بعينه، يمس ذلك قضية سيكولوجية مهمة هي الشعور بالانتماء للوطن وليس مجرد الإقامة فيه.
- **الرفاهية الاجتماعية**: يشمل رابع معاني المواطنة حق كل مواطن في الحصول على فرصة متساوية لتطوير جودة الحياة التي يعيش فيها.
- **سلوك تعليمي**: يشير خامس معاني المواطنة إلى "الأنشطة التعليمية" التي تساعد المواطنين على أن يكونوا مواطنين فاعلين، مشاركين يتصرفون بمسؤولية اتجاه وطنهم وشركائهم في المواطنة، وهو أمر تحتاج إليه الدول الديمقراطية التي لا يستطيع النظام أن يعمل بها بكفاءة دون مشاركة مواطنيها.

فالمواطنة تجمع العديد من الحقوق والواجبات انطلاقا من دولة العدل والمساواة والقانون، ومبدأ تكافؤ الفرص في جميع المجالات، والمشاركة الفعالة في المجتمع وتحسين المستوى التعليمي والثقافي والاجتماعي والعيش في كنف الحرية والديمقراطية التي يجسدها القانون.

1.2 المواطنة بين الثقافة العربية الإسلامية والغربية:

تجدر الإشارة إلى أن المواطنة ذكرت في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام فمن «قرأ سيرة الرسول عليه الصلاة والسلام قد اعترف بالمواطنة بين سكان المدينة من مسلمين ومهاجرين وأنصار وأوس وخزرج، ومن اليهود على اختلاف قبائلهم معتبرا أن المواطنة أي العيش في وطن واحد هو المدينة-هو: أساس التعاقد والتعامل بين الجميع، فنحن نعرف من سيرته الثابتة: أنه قد عقد بعد هجرته اتفاقية مع يهود المدينة: بني فينقاع، وبني قريضة وبني النضير، وهي التي تضمنتها (الصحيفة المعروفة في السيرة)»[1]، فالمنبت الأصلي للمواطنة هو الشريعة الإسلامية، فالجهل بالقيم والتعاليم الإسلامية هو ما ساهم بشكل كبير في عدم تحقيق المواطن بصفة متكاملة انطلاقا من أطر عربية إسلامية، لذا نجد أن سكان المدينة استفادوا من حماية الدولة لهم مقابل القيام بواجباتهم، لكن اليهود نقضوا ذلك العهد في تلك الفترة الزمنية.

[1] يوسف القرضاوي، الوطن والمواطنة في ضوء الأصول العقدية والمقاصد الشرعية، دار الشروق، (د ط)، 2010، ص 15.

لقد كان في تلك الحقبة الزمنية اتفاق ينص على «أساس التعايش المشترك والتكافل، المشترك، والتناصر المشترك –في السلم والحرب، بين المسلمين وجيرانهم من اليهود، باعتبارهم جميعا مواطنين في دولة المدينة الجديدة مع اختلاف الأديان التي ينتمون إليها، باعتبار الوطن الذين ينتسبون إليه»[1]، فهذه الاتفاقية تجسدت فيها مختلف قيم المواطنة التي يتمتع بها المجتمع الغربي على مستوى واقعه، وينعم بها من خلال دعم مختلف الحريات التي تخص مواطنيها وتثمين آرائهم وتوجهاتهم.

أضاف الباحث الغربي "روسو "«وجهًا جديدًا للتوجه الليبرالي حيال المواطنة، فبينما دعم الحرية الفردية وحرية الملكية، دعا لعدم مُطلقية هذه الحريات، وضرورة الموازنة بين المصالح الفردية والجماعية، التي تكون الأولوية فيها لصالح المُجتمع الذي يرعى الفرد ويحتضنه»[2]، لذا «يتسم الدين الإسلامي بالكمال والشمولية، ما جعله يحتضن أسس المواطنة منذ تأسيس دولته الأولى "دولة المدينة"، فنزعة الدين الإسلامي نزعة تحررية تدعو إلى التدبر السليم، ومن ضمن أسس التدبر السليم، المناداة بالحقوق البشرية الطبيعية التي أقرها الإسلام، لكنه ربطها بضوابط تحفظ أساس الانتظام العام للمجتمع، وهذا النحو الذي جاء به "العقد الاجتماعي" لجان جاك روسو»[3]، لذا فالملاحظ على دراسة المواطنة بين الثقافة العربية والغربية في الوقت الحالي، وفي ضوء التطورات الراهنة أنهما متشابهتان لأبد الحدود، غير أن الثقافة العربية الإسلامية هي السباقة الأولى نحو تحديد معايير المواطنة وأسسها ومبادئها في مختلف المجالات، والتعاملات اليومية.

2.2 أهداف تعليم المواطنة :

عادة ما يرجى من تعليم المواطنة هو مساعدة الأفراد على أن يكونوا واثقين من أنفسهم، ويعملون على مواجهة التميز والاستعباد بشجاعة، ويكون لهم صوت في تقرير شؤون مدارسهم، والحي الذين يعيشون فيه، والمجتمع بأسره وأخيرا يكون لهم إسهام في تطوير جودة الحياة في المجتمع سواء بالرأي أو الخبرة أو العمل الإبداعي[4]، فهدف المواطنة الأساسي هو تحسين الظروف المعيشية، والتمتع بجميع الحقوق والواجبات، وتوفير كل وسائل الرفاهية من أجل تحفيز جميع الأفراد على العمل والابداع، وذلك من خلال تفجير طاقاتهم الفكرية والعلمية بطريقة سليمة.

كذلك يعد موضوع المواطنة الموضوع الأكثر جدارة للتحليل، والبحث حيث يشتبك تشابكا كليا مع كافة الإشكالات، والهموم الوطنية، ويستلزم منا وضع دراسات مكثفة لتقصيه واستجلاء أبعاده المختلفة في جميع المجالات، فثمة القليل من الدراسات والأدبيات التي تعالج هذا الموضوع، والهدف الأسمى هو الإصلاح والتجديد

---

[1] المرجع السابق، ص 15-16.

[2] سلمي جلالي، المواطنة بين جان جاك روسو والمفهوم الإسلامي، مقال على الموقع الالكتروني: https://www.noonpost.com/content/26457 ، تاريخ التصفح: الساعة 10.00، يوم 17-04-2020.

[3] المرجع نفسه.

[4] سامح فوزي، المواطنة، ص 23.

للأنظمة العربية التي تنعكس على الحياة اليومية للمواطن، وضرورة الانتقال الشمولي للأخذ بالنموذج الديمقراطي الغربي الذي يكفل تطبيقا فعّالا لحقوق المواطنة[1]، فالعمل على تعزيز روح الوطنية، والانتماء من أهم الجوانب البارزة والفعالة في رفع وتيرة الوعي والادراك لدى المواطن، وهو ما ينتج عنه محيط ديمقراطي يتمتع بكامل الحقوق والواجبات، وهذا ما يولد الشعور بالمحبة والافتخار بالوطن.

3.الحكم الراشد والسياسة الرشيدة:

يعد الحكم الراشد ترجمة عن اللغة الإنجليزية لمفهوم ذاع صيته هو: Good Governance، وهناك تحفّظ على هذه الترجمة يجب تسجيله في البداية في العلوم الاجتماعية عامة والسياسية خاصة، ويجب أن تتحرر المفاهيم مما نطلق عليه "الأحكام القيمة" Value Judgment، أي الأحكام التي نطلقها على أشياء استنادا على ما نعتقد فيه شخصيا، وهو أمر يختلف من شخص لآخر حسب ظروف التكوين الفكري، والنشأة الأسرية والمكانة الاجتماعية...الخ[2]، فالحكم الراشد ينبني على مجموعة من المقاربات القانونية والتشريعية التي تسعى لتحسين مستوى التنمية لدى جميع الأفراد.

ومن هنا فإن «التعبيرات من قبل "الحكم الرشيد" أو " الجيد" أو "الصالح " إلى غير ذلك لا يوجد اتفاق حولها، فما يره البعض صالحا قد يراه البعض غير ذلك، هذا الاختلاف الطبيعي ما دام البشر- أنفسهم مختلفين ثقافيا واجتماعيا وسياسيا»[3]، فاختلاف الأحكام التي يتخذها صاحب الحكم تختلف درجة قابليتها من شخص لآخر حسب مستواه الفكري والمعرفي والقانوني، وليس بالضرورة أن تعجب الكثيرين في غالب الأحيان.

ومثالا على ذلك حالة الرئيس الصربي "سلوبودان ميليسوفيتش" هذا الرجل اتهمه المجتمع الدولي بارتكاب مذابح عرقية في البوسنة والهرسك، ومثل أمام محكمة جنائية دولية، وبالرغم من ذلك فإن هناك من أهل بلده من يعتبره مناضلا وسياسيا فذا، وهناك من نعت الرئيس "صدام حسين" السابق بالاستبداد وهناك من يترحم على أيامه، خاصة بعد انفلات الوضع الأمني في الفترة التي تلت الاحتلال الأنجلو-أمريكي للعراق، إذ أن البشر- يختلفون في آرائهم تبعا للثقافة، والمزاج السياسي والهوى الشخصي-[4]، لذا فوجب الإحاطة الشاملة بتاريخ الشخصيات التاريخية لمعرفة توجهها، ومعرفة مدى تطبيقها للحكامة الراشدة، وتطبيق مختلف السياسات الرشيدة، والعمل على أخذ جميع المعلومات من مصادر أصلية ووثائقية تتسم بالأمانة العلمية، ولا تخضع لأي توجهات سياسية أو حزبية.

---

[1] قايد دياب، المواطنة والعولمة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، (د ط)، (د ت)، ص 02.

[2] سامح فوزي، الحكم الرشيد، باحث في التنمية السياسية، الموسوعة السياسية للشباب، نهضة مصر- للطباعة والنشر- والتوزيع، ط1، 2007، ص 34.

[3] المرجع نفسه، ص 34.

[4] المرجع نفسه، ص 34.

فاعلة الحكامة والمواطنة السياسية الناجحة في تطوير عجلة التنمية في ضوء التطورات الراهنة

يعد مفهوم «"الحكم الراشد" والحكم الجيد" أو "الحكم السديد" إحدى الرؤى الحديثة التي يجري الترويج له بوصفها آلية سياسية كفيلة لتحقيق التنمية المستدامة، والتي تعد معيارا أساسيا بل ربما وحيدا لنوعية الحكم، فقد انتشر هذا المفهوم الجديد خلال السنوات الأخيرة في مختلف مؤسسات المجتمع الدولي، إذ أصبح هناك إجماع على حتمية الحكم الرشيد من أجل تحقيق التنمية البشرية الشاملة»[1]، فالعلاقة وطيدة بين الحكم الراشد والتنمية الشمولية فهي تعتبر علاقة تكاملية من حيث أن التنمية الشاملة تتطلب بالضرورة حكما راشدا، فلا يمكن الاستغناء عن بعضهما البعض، لأنهما عنصرلن مهمان في عملية الحكامة السياسية التي تجسدها دولة القانون.

لذا فالترشيد بوصفه سيرورة اجتماعية يرمي لبناء القرارات المتعلقة بالحياة العامة على مبادئ إنسانية واضحة، تحقق مصالح الإنسان وتحفظ كرامته، وهو بهذا المعنى عملية ثقافية وتعليمية وإجرائية وسياسية، فلا يوجد إمكانية من ترشيد الحياة السياسية من دون بناء وعي إنساني، وتطوير الثقافات التي تقوم على مبادئ أخلاقية مشتركة لابد منه بين أفراد المجتمع، حيث يشكل مجموعها دائرة المعروف الذي يمكن المجتمع من تطوير سياسات عامة تلقى صدى لدى أفراده، ونخبه على السواء[2]، لذا فعملية الترشيد جاءت من أجل تحقيق مجموعة من الأغراض، والأهداف البعيدة المدى، والتي تعتمد بعدا تخطيطيا، واستشرافيا لتنظيم شؤون حياة الأفراد والمجتمعات.

لذا في هذا السياق يعد «فن الترشيد السياسي مطلبا أساسيا اليوم، بل هو تحد يواجه المجتمعات العربية والإسلامية التي تبحث عن النظام السياسي، والقانوني الذي يعبر عن خصوصياتها القيمية والوجدانية، ويمكن من تطوير مجتمع يحفظ لأفراده الخصوصيات الدينية من دون التفريط بالحقوق المدنية والسياسية المشتركة، وفي مقدمتها قيم المساواة والعدل والحرية والمشاركة الضرورية لتطوير المجتمع»[3]، فمن خلال ما تقدم طرحه ينبغي لترشيد العمل السياسي وحوكمة النظام الاجتماعي التركيز على مرجعية المساواة في تعددية الرؤى الفكرية والدينية، وذلك من أجل تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، ونسف مختلف الفوارق العرقية والطائفية.

---

*لابد للإشارة إلى أن الحكامة تطرح العديد من التساؤلات التي غالبا ما تكون «أسئلة نابعة من تعقيدات المرحلة الثورية وحساسيتها البالغة، وفي مقدمة هذه الأسئلة سؤال المشروعية، ومشكلة تصادم المشروعات المتنافسة في هذا المخاض التاريخي، فهناك المشروعية الثورية التي يتمسك بها الثوار، ويتحصن داخلها كل الذين ساهموا-في إنجاح الثورة وإسقاط الطغيان والاستبداد، وهؤلاء عديدون وهم فئات اجتماعية متعددة، ومتباينة تشمل كل الطاقات البشرية من شباب ونساء وعمال ونخب، ونشطاء الفايسبوك، والشبكات العنكبوتية»: محمد أوجار، الحكم الرشيد ومهام الانتقال إلى الديمقراطية، ص 63-64.

[1] عيساني رفيقة، دولة القانون، والشفافية كمعيار للحكامة الراشدة، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، العدد الأول، جامعة عبد الحميد ابن باديس-مستغانم، المجلد الثاني، (د ت)، ص 133.

[2] لؤي صافي، الرشد السياسي وأسسه المعيارية، من الحكم الراشد إلى الحوكمة الرشيدة، بحث في جدلية القيم والمؤسسات والسياسات، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2015، ص 20.

[3] المرجع السابق، ص 20.

1.3 الحكامة السياسية ودولة القانون:

تعتبر الدولة المسؤولة عن توفير الإطار القانوني والتشريعي الثابت والفعال لأنشطة القطاع العام والقطاع الخاص، والمنظم لفعاليات المجتمع، والتي تسمح لهم بالمشاركة في بناء دولتهم باعتبارهم طرفا فيها، كالقوانين التي تسمح بتشكيل المنظمات الغير حكومية إلى جانب إعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم المحلي لتقوم بوظائفها في إطار تجسيد اللامركزية، مثلما تكون معينة كذلك بتأييد العدالة كونها مفهوما مؤسسا ومنظما يتعلق بالنظام ككل، حيث ينبغي للدولة توفير جميع الحريات العامة، واحترام حقوق الانسان وسن التشريعات التي تضمن حرية الاعلام في وسط شفاف، وتعمل على تطبيق مبدأ دولة القانون[1]، فالحرية مسؤولية إن كانت مؤسسة على العدل، وبناء الدولة قائم على أكتاف أبناءها الذين رسخت مبدأ المواطنة في أذهانهم وصدورهم، وتحرير العدل من أيادي المركزية لابد منه لجعله مستقلا بذاته.

تساهم الدولة في مشروعها المتعلق بالحوكمة السياسية في تعزيز الانصاف الاجتماعي، ودفع القطاع الخاص كمشارك فعال للمساهمة في تحسين الأوضاع الاجتماعية، وتساهم بذلك بالتخفيف من المركزية بإعطاء فرصة للهيئات المحلية بخلق تنمية مجتمعية من خلال مشاركتها في صنع القرارات بالدولة وتحفيزها على خلق فرص كثيرة للمستثمرين، وتسعى الدولة من خلال مؤسساتها الرسمية في وضع السياسات العامة وحوكمتها، في مختلف المجالات فتساهم في الحد من الفقر والتهميش، وتعمل على تعزيز المجتمع المدني لتحسين مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.[2]

إن مبدأ العدل والانصاف الاجتماعي يخوله التشريع السياسي بالمساهمة في خلق تفاؤل اجتماعي عن طريق تعزيز الاستثمار، وتحسين ظروف المعيشة ورفع مستوى الوضع الاقتصادي، ونقل الفئات الهشة من المستوى المتدني الى المستوى المتوسط على الأقل.

4.المواطنة والمشاركة السياسية والممارسات الانتخابية:

1.4 المواطنة السياسية وإشكاليتها:

ما ينطبق على المواطنة القانونية في كثير من الأحيان ينطبق على المواطنة السياسية، ويعني ذلك أن هناك مجموعة من الصعوبات العامة التي تخفض من نسبة المشاركة على مستوى الشأن العام، ولكن هذه الصعوبات تأخذ أشكالا أخرى عند الحديث عن وضع جماعات بعينها تعاني من تهميش سياسي على أسس مختلفة[3]، فالمواطنة السياسية تعاني العديد من الصعوبات على مستوى أرض الواقع من ناحية نقص المشاركة

[1] بريش محمد عبد المنعم، آلية الحكامة ودورها في تحسين جودة الخدمات الصحية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث LMD في العلوم القانونية، جامعة باتنة، تخصص: الحكامة وبناء دولة المؤسسات، الجزائر، 2017، ص 17.

[2] المرجع نفسه، ص 20.

[3] سامح فوزي، المواطنة، ص 47.

الفعالة في مجمل التظاهرات السياسية والانتخابية بفعل مجموعة من التراكمات النفسية والاجتماعية، ونقص الوعي التام بمظاهر المواطنة السياسية الناجحة.

فالمشاركة السياسية على مستوى أرض الواقع في إطار تمثيل وتسيير شؤون المواطنين لابد منها، لأنها تمثل «جوهر كل سياسة كبيرة أو صغيرة سواء كان المجتمع ديمقراطيا أو دكتاتوريا حيث يجب أن يعطى أحدهم القرار السياسي، ويرتب له ويوظفه، وهناك من يؤيد ويوقع أو ينقل ويزيل الزعيم أو الرئيس وهؤلاء الذين يمثلون في المشاركة مستبعدون من مزاولة القوة، ومع ذلك فليس كل المشاركين يملكون قوة مؤثرة حيث تظل المشاركة قلب الديمقراطية»[1]، لذا فالانقطاع التام عن المشاركة في العملية الانتخابية لا يخدم المصلحة العامة في كثير من الأحيان، ومن الأمر الثابت والمنطقي أن يكون هناك مترشحين تكون لهم المبادرة الفعلية شريطة توفر الكفاءة والأخلاق المهنية، لكي تكون لهم الفاعلية على المستوى الإداري والميداني في تسيير الشؤون العامة للمواطنين، والسهر على راحتهم باستثمار كافة الوسائل المتاحة التي توفرها الدولة.

لذا «تعد المشاركة السياسية Political Participation أساس الديمقراطية من خلال اتساع الاقتراع الشامل، وامتداده بدراجات مختلفة من دولة لأخرى لكل أعضاء المجتمع حيث الرجال مثل النساء ومن خلال أيضا المؤسسات الشرعية التي تشجع وتيسر اللقاءات السياسية، والتواجد الحزبي والقيام بالاتصالات وغير ذلك»[2]، لذا فالعدل والمساواة، وعدم التميز العنصري أساس نجاح كل مشاركة سياسية ناجعة سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي.

2.4 مظاهر المواطنة السياسية بين المشاركة السياسية والممارسة الانتخابية:

يتفق المنظرون الديمقراطيون في كثير من الأحيان على مجموعة من المبادئ الأساسية للانتخابات النزيهة والفعالة، وهي قدرة أحزاب المعارضة على منافسة من هم في السلطة، وامتلاك المتسابقين الحق في التعبير بحرية عن آرائهم ووجود صحافة حرة قادرة على تغطية العملية الانتخابية، وامتلاك المواطنين الحق في التصويت

---

[1] سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية، اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، كلية التربية، جامعة عين الشمس، (د ط)، 2005، ص 09.

[2] المرجع نفسه، ص 17.

*الديمقراطية: هي النظام الطبيعي للإنسان، بل تاريخه على ذلك، وتدل فطرته ودينه ومحاولاته على صحتها، ولها أنماط عديدة لا تختلف في غاياتها، وقد تختلف في أشكالها، ولكنها في النهاية هي: المشاركة في تحقيق غايات ومصالح وإدارة المجتمع، من كتاب: محمد الأحمري، الديمقراطية، الجذور وإشكالية التطبيق، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2012، ص 55.

*إن هدف الديمقراطية هو: أن نتعلم كيف نعيش رغم اختلافاتنا، وننبي عالما يكون أكثر انفتاحا، لكنه يشتمل على أكبر عدد من التنوع، وإذا كان التواصل مستحيلا بدون وحدة، فلا ينبغي أن نضحي بأحد هذين الحدين لحساب آخر، وليس لنا من بعد أن نعرف الديمقراطية على أنها انتصار العام على الخاص بل على أنها مجموعة من الضمانات المؤسساتية التي تسمح بالتوفيق بين وحدة العقل الممكن، وتنوع الذاكرات، وبين المبادلة والحرية، وما الديمقراطية إلا أساس الاعتراف بالأخر كما يراها "شارلز بايلور"، من كتاب: آلان تورين، ما الديمقراطية، تر: عبور كاسوحة، منشورات وزارة الثقافة في وزارة الثقافة السورية، دمشق، (د ط)، 2000، ص 06.

سرا ودون خوف، وإتاحة الحصول على المعلومات التي يحتاجها الناخبون بأصواتهم عن إطلاع ودراية[1]، لذا لكي تكون العملية الانتخابية ناجحة يجب توفر الظروف المناسبة لسيرورة العملية الانتخابية، وضمان مبدأ تكافؤ الفرص للجميع، والتغطية الإعلامية الشاملة التي تنقل أطوار العملية الانتخابية للمواطن بالوسائل المختلفة (الكترونية، رقمية) دون تزييف أو تحريف أو تحيز لأي طرف من الأطراف المتمركزة في على مستوى العملية الانتخابية.

لابد للإشارة أن الكثير من المواطنين يجهلون الممارسة الانتخابية حيث «يحصل معظم المواطنين على معلوماتهم السياسية من التلفزيون ونادرا ما يركز الصحفيون التلفزيون على السياسات الجوهرية في المقدار الضئيل من التغطية الذي يعطونه حملة غير رئاسية، وغالبا ما تتسم تغطية الحملات المحلية، حتى الأشدّ منها تنافسيا بالسطحية إلى الحد الذي يجعلها عديمة المعنى»[2]، لذا فنقص الوعي الانتخابي، وعدم الاهتمام الكبير لوسائل الاعلام بالانتخابات المحلية يؤثر بشكل كبير على مصداقية العملية الانتخابية.

وللتوضيح أكثر تأخذ المواطنة السياسية صورتين هما:[3]

- **الصورة العامة:** هناك قاسم مشترك بين ما نراه في كل الجوانب العامة هو غياب المشاركة بجميع صورها بدءا من وضع ورقة في صندوق الانتخاب، وانتهاء بتهرب السكان من تحمل المسؤولية المشتركة اتجاه العقار الذين يسكنون فيه.

فالملاحظ على الصورة العامة للمواطنة السياسية أن هناك خيبة أمل على مستوى المشاركة الفعّالة للمجتمع المدني اتجاه كل مشاركة عمل انتخابي يخص المنطقة أو البلاد التي يعيش فيها، وخاصة البلدان العربية لأسباب فكرية أو إديولوجية أو اقتصادية أو اجتماعية...الخ.
وتعود الأسباب التي ساهمت في انتشار هذه الصورة العامة من خلال مجموعة من العوامل والاشكالات تتمثل في:[4]

- عدم معرفة العرف السياسي، فكل ما يعرفه المواطن الذي يحمل قدرا من الوعي أن هناك حزبا حاكما أو حزبا وطنيا، بجواره أحزاب سياسية هامشية يُعرف أسماء بعضها بالكاد، وعلى أقصى اليمين جماعات راديكالية تمثل الإسلام السياسي في حالة صراع ممتد مع الدولة المركزية.
- مجموعة التساؤلات الكبرى التي تُطرح على مستوى المجتمع في أضيق نطاق، في حين أن التساؤلات الكبرى تهيمن على مفردات الحياة.

[1] ساندي ميسل، الانتخابات والأحزاب السياسية الأمريكية، مقدمة قصيرة جدا، تر: خالد غريب علي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، جمهورية مصر العربية، ط1، 2014، ص 132.
[2] المرجع نفسه، ص 133.
[3] المواطنة، فوزي سامح ص 48.
[4] المرجع السابق، 49-53.

- عزوف الشباب عن المشروعات السياسية التي لم تعد تستهوي الشباب، رغم أنها شريحة مهمة في إنضاج التجارب الديمقراطية في العديد من دول العالم.
- هناك حالة من التداخل في عمل مختلف المؤسسات السياسية والمجتمعية، فمن ناحية لا تقوم الأحزاب السياسية بدورها في تنشئة المواطنين، أما النقابات المهنية فقد تركت وظائفها التي قامت من أجلها.
- غياب المنافسة السياسية التي تعد من أهم أسباب ضعف المواطنة السياسية.

فحالة التهميش التي يتعرض لها الموطن في هذا الجانب المتعلق بضعف الصورة العامة للمواطنة السياسية من خلال صعوبة الظروف المعيشية، ونقص الاطلاع على القوانين والسياسات، وكثرة المشاكل التي تخص مختلف الأحزاب، والتي تطفوا على السطح، وتنعكس على مردودهم في إيجاد الحلول المناسبة للارتقاء بالتنمية وخدمة المواطن، وغياب التمثيل الكلي للنقابات في كثير من الأحيان يؤدي إلى حكامة سياسية فاشلة على مستوى جميع الأصعدة والمجالات، ويؤخر عملية التنمية بصفة كلية.

- **الصورة الخاصة:**[1] هناك فئة عديدة تعاني من عدم القدرة على التمثيل السياسي في المجالس المنتخبة، وهناك فئة تواجه تمييزا على مستويات عديدة، وهناك فئة تعاني بسبب توجهها العرقي والديني، وهناك فئة من النساء اللاتي يعانين من صعوبات متعددة من أجل الوصول للبرلمان في ظل سيادة ثقافية ذكورية، وهناك فئة تعاني التمثيل السياسي بسبب الفقر، والوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب، وآخرون بسبب تراجع التصويت لأسباب إيديولوجية.

الملاحظ على الصورة الخاصة المتعلق بأسباب ضعف المواطنة السياسية الخاصة المتعلقة بالمشاركة، والمساهمة الفعّالة في الممارسة السياسية تحكمها توجهات عقائدية وطائفية وعرقية، وهو ما يمنع العديد من وصول الكفاءات العلمية التي ينبغي أن يكون مكانها المناسب هو تمثيل المواطن والتي تسهر لإيجاد الحلول، والمقترحات التي تساهم في تحريك عجلة التنمية بصفة شمولية.

خاتمة:

نستخلص بعد كل هذه الشروحات المتعلقة بالحكامة السياسية وأسس نجاحها ودعائمها المختلفة سواء الاقتصادية أو الإدارية أو السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية يجب أن تخضع لمجموعة من القوانين التنظيمية والتشريعية القائمة على أسس عقلية، ومنطقية، ودينية متعارف عليها في العرف القانوني والمجتمعي، وتدعمها جميع مؤسسات الدولة بكافة الوسائل التكنولوجية والرقمية الحديثة لمواكبة التطورات الراهنة التي يشهدها العالم العربي، وذلك من أجل تثبيت مبدأ المواطنة التي يسعى لتحسين الظروف المعيشية والوصول لجودة حياة

[1] المرجع السابق، 56.

متكاملة، حيث يتمتع الجميع بمختلف الحقوق والوجبات، وهذا ما يؤدي بصفة مباشرة لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، ونسف مختلف الفوارق العرقية والطائفية عن طريق المشاركة السياسية الفعالة والممارسة الانتخابية الشفافة لتحقيق التنمية على مستوى جميع الأصعدة.

في نهاية هذه الدراسة تم التوصل للنتائج المهمة:

- تركز الحكامة على حسن التسيير، والتنظيم الجيد لجميع الموارد في العديد من المجالات بهدف تحسين عملية التنمية.

- استثمار التكنولوجيا الحديثة من وسائل اتصال سمعية وبصرية يساهم في نشر الثقافة الحكمانية بصفة دقيقة، وتجنب الوسائل التقليدية يعد أمرا مهما لابد منه، لأنه لا يخدم الحكامة السياسية بشكل أو بآخر.

- وجب تفعيل الرقابة الدورية على مختلف الوسائل والموارد التي توفرها الدولة، وتجسيدها على جميع المتعاملين باعتبارهم مركز القرار في كثير من الأحيان.

- وجب التركيز على عملية الترشيد التي جاءت من أجل تحقيق مجموعة من الأغراض والأهداف البعيدة المدى، والتي تعتمد بعدا تخطيطيا واستشرافيا في جميع المجالات.

- تعد الثقافة العربية الإسلامية هي السباقة الأولى نحو تحديد معايير المواطنة وأسسها ومبادئها في مختلف المجالات والتعاملات اليومية.

- إن مبدأ العدل والانصاف الاجتماعي يخوله التشريع السياسي بالمساهمة في خلق تفاؤل اجتماعي عن طريق تعزيز الاستثمار، وتحسين الظروف المعيشة.

- اختلاف الأحكام التي يتخذها صاحب الحكم تختلف درجة قابليتها من شخص لآخر حسب مستواه الفكري والمعرفي والقانوني

- يمثل نقص الوعي الانتخابي، وعدم الاهتمام الكبير لوسائل الاعلام بالانتخابات المحلية أحد أهم العوامل التي تؤثر بشكل كبير على مصداقية العملية الانتخابية.

- الممارسة السياسية تحكمها توجهات عقائدية وطائفية وعرقية، وهو ما يمنع العديد من وصول الكفاءات العلمية التي ينبغي أن يكون مكانها المناسب في محور سلطة القرار.

ومن بين التوصيات التي يمكن ذكرها لإثراء هذه الدراسة ما يلي:

- إنشاء مجموعات بحثية خاصة بالملتقيات الوطنية والدولية متعلقة بموضوع الحكامة والمواطنة، ودراسة وضعيتها لدى المتلقي والقارئ العربي، حيث يؤطرها مجموعة من الخبراء، والأساتذة المتخصصين في مجال الحقوق والعلوم السياسية والتنمية، وتدعمها الجامعة بكل الوسائل المتاحة.

- إقامة دورات تكوينية مكثفة من قبل الأساتذة المتخصصين لطلبة الليسانس، والماستر، والدكتوراه في مجال الحكامة والمواطنة وإبراز عوامل نجاحهما على مستوى عجلة التنمية في ضوء التطورات التكنولوجية، وذلك من أجل تأطير جميع الطلبة تأطيرا سليما يخضع لتوجهات علمية وموضوعية.

- وضع مقياس أساسي معنون بـــ: "الحكامة والمواطنة" يدرس فيها الطالب الجامعي في المراحل الأولى من تكوينه المبادئ الأساسية والبسيطة لهذا العلم، والتعمق فيه لاكتساب الخبرة والمعرفة اللازمة لفهم حقوقه وواجباته.

- اقتراح مواضيع في الحكامة والمواطنة في ضوء عجلة التنمية، والتطورات التكنولوجية والرقمية الراهنة كمشاريع PNR على مستوى مختلف الجامعات الجزائرية للنهوض بجميع القطاعات بصفة متكاملة.

قائمة المصادر والمراجع:

1) آلان تورين، ما الديمقراطية، تر: عبور كاسوحة، منشورات وزارة الثقافة في وزارة الثقافة السورية، دمشق، (د ط)، 2000، ص 06.

2) المنصة القانونية، الحكامة الجيدة بين الوضع الراهن ومقتضيات الدستور الجديد، الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة جوان2011.

3) بريش محمد عبد المنعم، آلية الحكامة ودورها في تحسين جودة الخدمات الصحية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث LMD في العلوم القانونية، جامعة باتنة، تخصص: الحكامة وبناء دولة المؤسسات، الجزائر، 2017.

4) بيتر دركر، فن الإدارة، نقله إلى العربية عبد الهادي الميداني، مكتبة العبيكان، ط1، 1425هـ-2004.

5) سامح فوزي، الحكم الرشيد، باحث في التنمية السياسية، الموسوعة السياسية للشباب، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2007.

6) سامح فوزي، المواطنة، مركز القاهرة لدراسة حقوق الانسان، القاهرة، ط1، 2007.

7) سامسو يلسون بول، ويليام نوردهاوس، الاقتصاد، تر: هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 1995.

8) سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية، اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، كلية التربية، جامعة عين الشمس، (د ط)، 2005.

9) ساندي ميسل، الانتخابات والأحزاب السياسية الأمريكية، مقدمة قصيرة جدا، تر: خالد غريب علي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، جمهورية مصر العربية، ط1، 2014.

10) سلمي جلالي، المواطنة بين جان جاك روسو والمفهوم الإسلامي، مقال على الموقع الالكتروني https://www.noonpost.com/content/26457

11) عبد الفتاح ياغي، السياسات العامة، النظريات والتطبيق، جامعة الامارات العربية، (د ط)، 1430هـ-2009.

12) عيساني رفيقة، دولة القانون، والشفافية كمعيار للحكامة الراشدة، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، العدد الأول، جامعة عبد الحميد ابن باديس-مستغانم، المجلد الثاني، (د ت).

13) قايد دياب، المواطنة والعولمة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، (د ط)، (د ت).

14) لؤي صافي، الرشد السياسي وأسسه المعيارية، من الحكم الراشد إلى الحوكمة الرشيدة، بحث في جدلية القيم والمؤسسات والسياسات، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2015.

15) محمد الأحمري، الديمقراطية، الجذور وإشكالية التطبيق، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2012.

16) محمد أوجار، الحكم الرشيد ومهام الانتقال إلى الديمقراطية، الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي، المنظمة العربية للحقوق والانسان، القاهرة، 2013.

17) هلال حسن، عبد الغني محمد، مهارات التفكير والتخطيط الاستراتيجي، كيف تربط بين الحاضر والمستقبل، مركز تطوير الأداء والتنمية، (د ط)، 2007 المنصة القانونية، الحكامة الجيدة بين الوضع الراهن ومقتضيات الدستور الجديد، الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، الرياض، جوان2011.

18) يوسف القرضاوي، الوطن والمواطنة في ضوء الأصول العقدية والمقاصد الشرعية، دار الشروق، (د ط)، 2010.